UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
3 MAR 1985
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود

E/ECWA/XI/CP/9
١ نيسان/أبريل ١٩٨٤
الأصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اللجنة الدائمة للبرنامج
الدورة الثانية
١٦-١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤
بغداد ، العراق

البند ٩ (ج) من جدول الاعمال المؤقت

عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في موضوع الأمن الغذائي

84-0240

أولا : مقدمـــــة

١- أولت اللجنة موضوع الامن الغذائي اهتماما خاصا منذ تكوينها وذلك انسجاما مع حاجة المنطقة الملحة لايجاد حلول للعجز المتزايد في المقدرة على تغطية الاحتياجات الغذائية من انتاجها الذاتي وازدياد خطر التبعية الغذائية للخارج . ولقد عهدت الى القسم الزراعي المشترك ما بين اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة القيام بتنفيذ برامج تساعد في تعزيز وضع الامن الغذائي في المنطقة .

٢- ولقد تطورت برامج اللجنة في مجال الامن الغذائي طبقا لتطور مفهوم الامن الغذائي الذى توسع من موضوع مواجهة الحالات الطارئة التي ينتج عنها نقص في الامدادات الغذائية كالتذبذب في الانتاج ، والكوارث الطبيعية ، الى موضوع واسع جدا ومتشعب تتداخل فيه تقريبا كل الموضوعات المتصلة بالزراعة من انتاج واستهلاك وتجارة ومخزونات . . . الخ .

٣- ولقد جرى اعادة النظر في المفاهيم والمناهج المتبعة بالنسبة للامن الغذائي في الدورة الثامنة للجنة الامن الغذائي العالمي التي عقدت في روما في السنة الماضية وأشار المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة في تقريره المقدم الى اللجنة بأن الوقت قد حان لاعادة النظر في مفهوم الامن الغذائي العالمي واقترح اعادة النظر في مختلف عناصر الامن الغذائي العالمي واعادة تحديدها بوضوح بغية وضع مناهج لعقد الثمانينات .

ثانيا : السند التشريعـــي

٤- جاء عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا انسجاما مع أهداف وصلاحيات اللجنة وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي للامم المتحدة ١٩٧٨/٦٩ و ١٩٨١/٧١ و١٩٨٢/١٧٦ و ١٩٨٣/٧١ و ١٩٨٣/٧٧ ، وتلبية لقرارات وتوصيات المنظمات الدولية وخاصة منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ومجلس الاغذية العالمي التي شددت على اعطاء موضوع الامن الغذائي الاهتمام والاولوية . (الدورة الثامنة ١٩٨٢ لمجلس الاغذية العالمي ، (A/37/19) ، الفقرات ١٩- ٢٧ والدورة السابعة ١٩٨٢ لمجلس الاغذية العالمي ، (A/36/19) ، الفقرات ٢١- ٢٨ والدورة الخامسة ١٩٧٩ لمجلس الاغذية العالمي ، (A/34/19) ، الفقرات ٢٥- ٢٨ والدورة الرابعة ١٩٧٨ لمجلس الاغذية العالمي ، (A/33/19) ، الفقرات ١٩- ٢٦ والدورة الثالثة ١٩٧٧ لمجلس الاغذية العالمي ، (A/32/19) ، الفقرات ٥ - ١٠) .

٥- كما ان الجمعية العامة للامم المتحدة شددت على أهمية الموضوع باعتمادها في دورتها الثانية والثلاثين ، اعلان "مانيلا" الصادر عن مجلس الاغذية العالمي والمسمى "برنامج عمل لاستئصال الجوع وسوء التغذية" (A/32/19 ، الجزء الاول ، الفقرة الاولى) ودعت جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والهيئات وغيرها من المؤسسات في منظومة الامم المتحدة وخارجها المعنية بالاغذية والزراعة والتغذية البشرية الى تنفيذ برنامج العمل تنفيذا تاما وعاجلا . كما ان منظمة الاغذية والزراعة كانت وما زالت تؤكد على موضوع الامن الغذائي . وقد لقيت خطة العمل لتحقيق الامن الغذائي ، التي طرحها المدير العام على لجنة الامن الغذائي العالمي موافقة اجماعية من اللجنة كما اعتمدها مجلس منظمة الاغذية والزراعة في دورته السابعة والسبعين في روما . كما أعطت جامعة الدول العربية موضوع الامن الغذائي اهمية خاصة من خلال مؤسساتها الاقتصادية والتنموية وخاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية . وقد أكد مؤتمر القمة العربي في عمّان على اهمية موضوع الامن الغذائي وكلف لجنة خاصة بمتابعة الموضوع ودراسة المشاريع المتعلقة به . ولقد أعطى القرار رقم ١١٣ (د-٠١) الصادر عن الدورة التاسعة للاكوا زخما جديدا لمتابعة العمل في مجال الامن الغذائي وكذلك أوصت اللجنة الدائمة للبرنامج في دورتها الاولى باعطاء موضوع الامن الغذائي الاولوية القصوى في برامج عمل اللجنة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ (E/ECWA/CP/4/Rev.1) .

ثالثا : النشاطات التي تم القيام بها

(أ) الابحاث والنشاطات المتعلقة بها

٦- تركزت نشاطات اللجنة في مجال الامن الغذائي على اجراء دراسات لبعض بلدان المنطقة لتطوير واقع الانتاج الغذائي وامكانيات المستقبل وواقع الاستهلاك والاحتياجات وأهمية التعاون بين دول المنطقة للتقليل من أثر المخاطر عند حدوثها ووضع بعض المشاريع التي يؤمل أن يؤدى تنفيذها الى تقوية وضع الامن الغذائي وخاصة في البلدان الاقل نموا . كما نظمت عدة ندوات على الصعيدين القطرى والاقليمي لمناقشة موضوع الامن الغذائي واشتركت وساهمت في ندوات مماثلة نظمت من قبل منظمات عالمية واقليمية . كما تمت بعض البعثات الى دول المنطقة لاحياء بعض المشاريع المتعلقة بالامن الغذائي .

وفيما يلي عرض سريع للدراسات التي تمت في موضوع الامن الغذائي .

- الامكانات قصيرة الاجل لزيادة انتاج الغذاء في بلدان مختارة من منطقة غربي آسيا .
- دراسة استرشادية عن التخطيط للامن الغذائي .
- دراسة عن تخطيط الامن الغذائي على الصعيدين القطرى وشبه الاقليمي .

- جوانب الامن الغذائي في تجارة السلع الزراعية العربية .
- سياسات الامن الغذائي في شطرى اليمن .
- الغذاء والتغذية والخبز في شطرى اليمن .
- الامن الغذائي في سلطنة عمان .
- الامن الغذائي في دول الخليج (الكويت، البحرين ، قطر ، الامارات العربية المتحـــدة) .
- الزراعة والامن الغذائي في لبنان .
- **موقع الاردن من الامن الغذائي .**
- الفاقد والتلف بعد الحصاد وطرق التقليل منه في الاردن .
- الانذار المبكر والامن الغذائي .
- طرق تحديد الانتاج على المدى المتوسط والبعيد وعلاقته بالتخطيط للامـــن الغذائـــي .
- الاحتياجات الغذائية للاردن والمقدرة على تلبيتها في الحالات الطارئة .
- الامن الغذائي في خطط التنمية الزراعية في الاردن .
- قضايا الامن الغذائي في المملكة العربية السعودية .
- المخزون العربي الاستراتيجي .
- التخطيط المتناسق : أساس للامن الغذائي العربي .
- عوائق التخطيط الزراعي وتعبئة الموارد من أجل برامج الامن الغذائي في الاردن .
- الامن الغذائي في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة .
- الفاقد والتلف من محصول الحنطة في الجمهورية العراقية . (تحت الاعداد)
- الفاقد والتلف من محصولي القمح والارز في جمهورية مصر العربية . (تحت الاعداد)

(ب) الندوات والبعثات

٨- نظمت الاكوا أو شاركت في عقد عدد من الندوات الاقليمية حول موضوع الامن الغذائي ، نستعرضها فيما يلي :

- " ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي " عقدت في الكويت من ٩- ١٢ نيسان /أبريل سنة ١٩٧٨ بمشاركة من معهد البحوث والدراسات العربية ، والامانة العامة لجامعة الدول العربية (الادارة الاقتصادية) ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية .
- " ندوة التخطيط للامن الغذائي في الاردن " عقدت في عمان من ٨-١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ بمشاركة من الجامعة الاردنية ووزارة الزراعة .
- " ندوة حول العوائق التي تعترض التخطيط الزراعي وتعبئة الموارد في برامج الامن الغذائي في أقطار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " عقدت في بغداد من ١٨- ٢١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ .

بالاضافة للندوات المبينة أعلاه ، لبت اللجنة الدعوة لحضور عدة ندوات واجتماعات تتعلق بالامن الغذائي نظمت من قبل منظمات واتحادات عربية وعالمية وساهمت بمعالجة المواضيع المطروحة .

كما قامت اللجنة بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة ببعثتين لشطرى اليمن لدراسة موضوع الامن الغذائي ووضعت تقريرا يرسم سياسة الامن الغذائي وحددت عددا من المشاريع الضرورية .

رابعا : التعاون الفني

(أ) التعاون الفني مع المنظمات الدولية

٩- التعاون الفني كان مركزا مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ولقد تمت بعثات مشتركة لشطرى اليمن للتوصل لرسم سياسة للامن الغذائي لكل من البلدين ودراسة مجالات التعاون المشترك . ووضعت نتيجة لتلك البعثات مشاريع قطرية ومشاريع مشتركة تتناول عدة حقول في مجال الامن الغذائي .

(ب) التعاون الفني مع المنظمات الاقليمية

١٠- تناول التعاون الفني في مجال الامن الغذائي مع المنظمات الاقليمية تنظيم ندوات مشتركة كالتي ذكرت سابقا. كما ساهمت الاكوا في اجتماع دعا اليه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لدراسة التكامل الزراعي العربي، وشاركت في وضع مشروع بروتوكول للامن الغذائي العربي، وكذلك نفذ مشروع مشترك مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية لدراسة قضايا الامن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما شاركت الاكوا في اجتماع يتناول دور الالبان في الامن الغذائي العربي قام بتنظيمه الاتحاد العربي للصناعات الغذائية.

خامسا: التنسيق

١١- كان التنسيق يتم مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة باجتماعات مشتركة لوضع برنامج العمل وتنفيذه. وهذا أمر طبيعي اذ أن القسم الزراعي في الاكوا هو قسم مشترك ما بين اللجنة والمنظمة.

اما التنسيق مع المنظمات الدولية الاخرى والمنظمات الاقليمية فكان يتم بتبادل المعلومات عن برامج العمل بهدف التنسيق والاستدلال على نشاطات يمكن القيام بها بصورة مشتركة.

سادسا: الجهات المستفيدة وطرق نشر الافكار

١٢- تهدف النشاطات المختلفة التي يقوم بها القسم الزراعي المشترك الى مساعدة الجهات المختصة بموضوع الامن الغذائي في دول المنطقة على رسم السياسات المناسبة بغية تعزيز موقف الامن الغذائي على مختلف الاصعدة. وعادة ترسل الدراسات والقرارات الى الوزارات المختصة عن طريق سفارة دولة المقر لابداء الملاحظات. وكثيرا ما يصار الى زيارة البلد المختص للتداول مع الجهات المختصة حول محتوى الدراسة وامكانية تحويل الافكار الواردة الى مشاريع تنفيذية. كما ترسل الدراسات والتقارير الى المنظمات والاتحادات والصناديق الدولية والاقليمية وبعض الجامعات لابداء الرأي. وكثيرا مايستفاد من ملاحظات تلك الجهات سواء من جهة اغناء الدراسة بآراء جديدة او من جهة معرفة امكانية المشاركة في متابعة وتحقيق الافكار المعروضة. كذلك تقدم الدراسات والتقارير الى المؤتمرات لمناقشة الآراء المعروضة من قبل خبراء معروفين في ذلك المجال وذلك بهدف التوصل من خلال المداولات الى توصيات معينة أو مشاريع محددة.

سابعا : الموقف الراهن والتوصيات

١٣- ان تجربتنا الماضية أبرزت بعض الحقائق المهمة التي من المفيد جدا ان تكون واضحة لكل العاملين في مجال الامن الغذائي .

الحقيقة الاولى هي ان الامن الغذائي لا يمكن ان يتحقق الا على أساس اقليمي ، وان الحديث عن الامن الغذائي العربي سيبقى بلا جدوى اذا لم يتم تعبئة الموارد القومية من طبيعية ومالية في سبيل ذلك الهدف . وهذا يرجع الى تمايز القطاع الزراعي في المنطقة العربية ، وبالتحديد ، التوزيع غير المتكافئ بين الموارد الزراعية والموارد المالية اللازمة للتنمية . وهذا الوضع يمكن رؤيته بوضوح اذا ما نظرنا لبعض الحقائق والارقام . فهناك أربع عشرة دولة تمتلك ما يزيد عن ٧٥ بالمائة من الموارد الزراعية الاساسية : الماء والتربة ، مع درجة عالية من الامكانيات المستقبلية ، لكنها تغطي فقط ٢٤ بالمائة من الناتج القومي العربي ، ومعدل الدخل الفردى هو ٧٠٠ دولار فقط . بالمقابل فان هناك خمس دول (الدول النفطية الرئيسية) تمتلك ٦ بالمائة فقط من الموارد الزراعية وتغطي ٦٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية عامة ويصل معدل الدخل الفردى الى ١٣٠٠٠ دولار . هذا التفاوت ينعكس بوضوح على خطط التنمية الزراعية . فاذا اجرينا القياس على أساس ما يخص الفرد من الاعتمادات في هذا القطاع في السنة ، نرى ان الرقم يتراوح بين ٣٢٥٠ دولارا في احدى الدول ذات الدخل العالي و ٩ دولارات فقط في احدى الدول ذات الدخل المنخفض والتي كانت دائما تعتبر أمل المستقبل بالنسبة للغذاء العربي .

١٤- الحقيقة الثانية هي ان الأزمة الغذائية التي برزت في أوائل السبعينات ، أصبحت الان وبكل أسف وبالرغم من كل الجهود المبذولة اكثر حدة وخاصة في منطقتنا وعالمنا العربي . فالعجز الغذائي في المرحلة الراهنة أصبح يشمل كل أقطار منطقة غربي آسيا وبالنسبة لكل السلع الغذائية المستهلكة باستثناء الفاكهة والخضار . فلأسباب كثيرة أصبح الانتاج المحلي من السلع الغذائية أقل من الطلب الاستهلاكي عليها . فبعد ان كان هناك فائض من بعض السلع في بعض الاقطار العربية أصبحت تقريبا كلها بما فيها الاقطار ذات الموارد الزراعية العالية مستوردة . ولقد بدأت الفجوة الغذائية منذ السبعينات تزيد وبشكل سريع وشهدت مؤشرات الاكتفاء الذاتي تدهورا واضحا . فبعدما كانت حصيلة صادرات العالم العربي الزراعية تمثل حوالي نسبة ٩٠ في المائة من الواردات في عام ١٩٦٩ ، انخفضت الى ٨٠ بالمائة عام ١٩٧٠ الى ان وصلت الى ١٤ بالمائة في عام ١٩٨٢ . ولقد أصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف استهلاكها من الحبوب (٢٦ مليون طن) وثلثي استهلاكها من القمح (١٨ مليون طن) وثلاثة أرباع استهلاكها من السكر (٣٥ مليون طن) وثلث استهلاكها من اللحوم (١٣ مليون طن) ونصف استهلاكها من الالبان (٧٦ مليون طن) .

١٥- ولقد بلغت قيمة حصة الفرد الواحد من السكان من الواردات الزراعية أعلى مستوى في العالم أجمع اذ وصلت الى ١٠٧ دولارات في العالم العربي ككل و ٥٥٠ دولارا بالنسبة لأقطار مجلس التعاون الخليجي الستة بينما لم تتجاوز ١٦ دولارا كمعدل في آسيا ككل و ١٠ دولارات في افريقيا . ولقد ازدادت الفجوة بين قيمة الواردات والصادرات الزراعية من ٦ بليون دولار في سنة ١٩٦٦ الى ٢٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ . ومن المتوقع أن يستمر هذا التزايد السريع في الثمانينات .

١٦- ان هذا العجز الغذائي يغطى بالاستيراد ومن مختلف مناطق العالم والسيطرة عليه تبقى ممكنة اذا ما استمر توفر شرطي المقدرة على تغطية تكاليف الاستيرادات اللازمة وتوفر السلع الغذائية المستوردة في الاسواق العالمية .

١٧- اما الشرط الاول ، أى توفر المبالغ اللازمة لاستيراد السلع الغذائية ، فيتعلق باقتصاد البلد ككل . ومعالجته تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية ، وأى خلل فيه يصيب أمن البلد بكل جوانبه بما فيه أمنه الغذائي .

١٨- واما الشرط الثاني لتغطية العجز الغذائي وهو توفر السلع الغذائية في الاسواق العالمية واستمرارية استيرادها بصورة طبيعية ، فيخضع لعوامل كثيرة ، بعضها يمكن ان يكون خارجا عن ارادة البلد المستورد . وهذه العوامل التي يمكن ان تعيق أو توقف توفر أو تدفق السلع الغذائية بعضها طبيعي وبعضها انساني أو متعمد .

١٩- فهناك عوامل طبيعية تؤثر على انتاج السلعة المستوردة كالجفاف والفيضانات الخ . وتلك العوامل يمكن ان تصيب البلد المستورد فتقلل من انتاجه المحلي وبالتالي من نسبة الاكتفاء الذاتي من تلك السلعة وتضطره الى زيادة مستورداته منها وفي فترة زمنية محدودة لتلبية النقص الحاصل او متطلبات الاغاثة السريعة . وفي مثل هذه الحالات تبرز أهمية وجود مخزون داخل ذلك البلد من تلك السلعة كاف لسد الحاجة الملحة السريعة ولفترة كافية لتنظيم عمليات الاستيراد لسد ذلك النقص .

٢٠- ويمكن ان تصيب تلك العوامل الطبيعية البلاد المصدرة لتلك السلع الغذائية فينخفض انتاجها وبالتالي يتقلص الفائض من تلك السلعة المعد للتصدير وتتأثر بذلك الدول المستوردة اما عن طريق ارتفاع الاسعار او تقنين الكميات المصدرة .

٢١- وهذا الخطر تتم معالجته على الصعيد العالمي بالاتفاق على وجوب توافر مخزون عالمي من السلع الاساسية وخاصة القمح ، كاف لامتصاص تأثيرات العوامل الطبيعية التي يمكن ان تصيب الدول المنتجة الرئيسية . وعادة ما تتحسب الدول المستوردة لتلك العوامل فتلجأ في الاحوال العادية الى اتفاقيات الشراء الطويلة الأمد التي تضمن تدفق السلع الغذائية تحت كل الاحوال وتضمن أفضلية التصدير اليها .

٢٢- اما العوامل البشرية فتحركها ارادة الدول المصدرة وتنبع عادة من ظروف سياسية متشابكة ينتج عنها قرارات ذات طابع ضغط اقتصادى ومنها الحصار الاقتصادى اما على الدول المصدرة فيعيق صادراتها الى الدول المستوردة واما على الدول المستوردة ، وفي كلتا الحالتين تعاني الدولة المستوردة من نقص في المواد الغذائية المستوردة يزداد حدة مع طول فترة الحصار المفروض .

٢٣- وهنا تبرز أهمية تواجد مخزون من السلع الغذائية داخل البلد المستورد يستطيع التخفيف من آثار انقطاع الاستيراد لحين تسوية الامور او تغيير التركيب المحصولي بحيث يستعاض عن الاستيراد بالانتاج المحلي للسلع الغذائية الرئيسية على حساب سلع اخرى أقل أهمية من الناحية الغذائية .

٢٤- وهناك حقيقة ثالثة تتعلق بالمخزون الغذائي للأقطار العربية : فالفجوة الغذائية الراهنة في الاقطار العربية والاعتماد الكبير لسد تلك الفجوة على الاستيراد ، جعلت تلك الأقطار مفردة او مجتمعة معرضة للعاملين المشروحين أعلاه واللذين يدعوان الى وجود مخزون غذائي يقيها من مخاطر عدم المقدرة على توفير الغذاء في الأحوال الطارئة .

٢٥- فللعوامل الطبيعية أثر كبير على استقرارية الانتاج الغذائي العربي ويعود ذلك الى ان الزراعة في هذه المنطقة من العالم تعتمد بدرجة كبيرة على مياه الأمطار غير المستقرة والتي تؤثر على مستوى الانتاج وتسبب تقلبات حادة فيه يصعب في أكثر الأحيان التنبؤ بها . ويظهر أثر تلك العوامل بصورة واضحة في تذبذب مستويات انتاج الحبوب التي هي اكثر المحاصيل اعتمادا على الأمطار وخاصة في الأقطار الزراعية الرئيسية باستثناء جمهورية مصر العربية . وتبين الاحصاءات ان نسبة الاراضي الزراعية المعتمدة على مياه الأمطار تبلغ حوالي ٧٨ بالمائة من مجمل الاراضي الزراعية العربية .

٢٦- وتداركا للنقص المفاجئ الذى يمكن ان تسببه العوامل الطبيعية يتحتم على الأقطار العربية مفردة او بصورة مشتركة ان يكون لديها مخزون من المواد الغذائية الأكثر تأثرا بتقلبات الطبيعة يكفي لسد النقص المتوقع لحين تأمين بديل عنه عن طريق الاستيراد .

٢٧- اما العوامل التي هي من صنع البشر والتي يمكن ان تؤثر على تدفق السلع الغذائية الى الأقطار العربية فهي كثيرة وامكانية حدوثها واردة في أى وقت . وهذا ليس مستغربا في منطقة كثيرة الحساسية كالمنطقة العربية وفي عالم تتجاذبه مصالح الدول . وتاريخ المجاعات التي حصلت في بعض الاقطار العربية نتيجة للحروب الخارجية والداخلية ليس ببعيد .

٢٨- فموقع المنطقة العربية الاستراتيجي وكونها تمتلك نسبة كبيرة من البترول ، الطاقة الرئيسية المحركة للعالم ، تجعلها عرضة لمطامع وضغوطات يمكن ان تصل في حال ازدياد حدة التناقض الى نوع من الحصار او الحظر الاقتصادي الذي يمكن ان يصيب قطرا او عدة اقطار او كل الأقطار العربية ويكون من نتائجه تعثر او وقف امكانية استيراد المواد الغذائية. ومما يزيد من هذا الخطر ان اكثر مستوردات الاقطار العربية هي من مناطق بعيدة ومن دول لها مصالح متشابكة مع منطقتنا وان اهم السلع الغذائية كالقمح يكاد يكون محصورا تصديرها ببضع دول كبيرة مما يسهل عليها عملية الاتفاق على أخذ القرار الموحد واستعمال الغذاء كأداة ضغط على الدول المستوردة.

٢٩- وهنا يأتي دور المخزون الغذائي الاستراتيجي للتخفيف من آثار الأزمة الغذائية التي يمكن ان تحصل في حالة الحصار او الخطر وليعطي القطر او الأقطار العربية الوقت الكافي لمعالجة الأزمة اما بمجابهة تستعمل نفس الاساليب وبالوسائل المتوفرة لديها لفك الحصار وايقاف الحظر ، واما بتغيير النمط الزراعي بحيث يصار الى التعويض عن نقص السلع الغذائية الاساسية بانتاجها محليا.

٣٠- اما بالنسبة للتوصيات الرئيسية التي أبرزتها الدراسات والاجتماعات فيمكن اختصارها بالتالي :

(أ) ضرورة وضع تحديد واضح للامن الغذائي العربي وكذلك تحديد السلع الرئيسية والاستراتيجية. هل الامن الغذائي هو الاكتفاء الكلي ام هو التوازن بين التصدير والاستيراد الزراعي ؟

(ب) حجم وطبيعة المجهود التعاوني المطلوب وامكانيات قيام مشاريع مشتركة يجب ان تكون واضحة ومحددة.

(ج) وضع اساس تنظيمي للنشاطات المتعلقة بالامن الغذائي المشترك يعتبر أمار أساسيا. وهذا الاساس التنظيمي يجب ان يبدأ بتنسيق الخطط الزراعية القطرية.

(د) التوصل الى بروتوكول بين الدول العربية للتوصل الى اعتبار مخزونات الطوارئ القطرية بمثابة مخزونات قومية في الحالات الطارئة.

(هـ) وانطلاقا مما سبق قد ترغب اللجنة الدائمة للبرنامج في تنظيم اجتماع اقليمي حكومي مخصص لموضوع الامن الغذائي يعقد مرة كل سنتين لاستعراض الوضع والتوصية بما ينبغي اتخاذه من تدابير. وهذا الامر هو من صميم اختصاص اللجنة بموجب الفقرة الخامسة من قرار الاكوا رقم ١١٤ (د- ١٠) .